

Distr.: General
3 December 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة
المنظور الجنساني، وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وهو مقدم عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠٠٧. ويستعرض التقرير حالة المرأة الفلسطينية، ويقدم لمحة عامة عن المساعدة التي تقدمها إليها كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالات تتعلق بأمر منها المساعدة الإنسانية والأنشطة الاقتصادية والتعليم والتدريب والصحة وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى لجنة وضع المرأة للنظر فيها.

* E/CN.6/2008/1



أولا - مقدمة

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شعورا منه بالقلق إزاء التدهور الخطير في حالة المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في قراره ٧/٢٠٠٧، إلى الأمين العام أن يواصل استعراض هذه الحالة وأن يقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية بجميع السبل المتاحة، بما فيها السبل المشار إليها في التقرير السابق للأمين العام المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2007/4)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا يتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات الواردة من هيئات الأمم المتحدة أو الأفراد الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وتشمل هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٣ - ويبرز التقرير كذلك معلومات قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم مساعدة إلى المرأة الفلسطينية، ومنها إدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والبنك الدولي.

٤ - لقد جرى تسليط الضوء على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ في تقرير طلب إعداد مركز المرأة بالإسكوا

(E/ESCWA/ECW/2007/Technical Paper.1) وزع على البلدان والمنظمات غير الحكومية خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة. وأعدت الإسكوا أيضا تقريرا معنونا الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك المرأة الفلسطينية، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل^(١)، واردة في مذكرة الأمين العام (A/62/75-E/2007/13).

٥ - ويقدم هذا التقرير توصيات بشأن تحسين حالة المرأة الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق مواصلة منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة.

ثانياً - حالة المرأة الفلسطينية

٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تعمقت الأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة واستمر إزهاق الأرواح بسببها (A/62/82-E/2007/66، الفقرة ٧٧). وقد أدى الصراع بين إسرائيل وحزب الله في لبنان وآثاره السياسية الجانبية إلى توقف أي محاولة إسرائيلية لتنفيذ الانسحاب من جانب واحد من بعض أجزاء الضفة الغربية (المرجع السابق، الفقرة ٩). واستمرت أنشطة الاستيطان وتشبيد الجدار الحاجز في الضفة الغربية، كما استمرت التوغلات الإسرائيلية في المراكز السكانية. وتواصلت الجهود الرامية إلى إحراز تقدم سياسي من خلال الحوار بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، برعاية وزيرة خارجية الولايات المتحدة.

٧ - وإضافة إلى ذلك، أوشكت جولة من العنف الشديد بين الفلسطينيين في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن تتحول إلى حرب أهلية (المرجع السابق، الفقرة ٨). وقد أدى اتفاق تم التوصل إليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ لإنهاء العنف بين الفصائل وتشكيل حكومة وحدة وطنية بعد ذلك إلى تهدئة الوضع، وإن كان العداء بين الفصائل قد استمر في غزة حيث لم تجر بعد إعادة إقرار القانون والنظام بالكامل، وحيث لم يتوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل (المرجع السابق). وقد انتهى وجود حكومة الوحدة الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عندما أقال الرئيس عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية وعين حكومة يقودها سلام فياض أعلنت التزامها بمبادئ اللجنة الرباعية. ومع تشكيل الحكومة، أعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عزمهما على استئناف تقديم المساعدات المباشرة إلى السلطة الفلسطينية^(١). ودعت الأمم المتحدة بقوة جميع الأطراف إلى التقيد

(١) إدارة شؤون الإعلام، شعبة الأخبار ووسائل الإعلام، البيان الصحفي الصادر عن الجلسة ٥٧٠١ لمجلس الأمن، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (SC/9053).

بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي المتعلقة باستخدام القوة وحماية المدنيين. وقد عملت الأمم المتحدة، من خلال اللجنة الرباعية وغيرها من القنوات، على تيسير الإفراج عن إيرادات الجمارك والضرائب الفلسطينية عبر آليات يتفق عليها، وشجعت المجتمع الدولي على أن يواصل تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين المحتاجين (A/62/82-E/2007/66، الفقرة ١٠).

٨ - وما زالت الآثار الضارة الخطيرة الناجمة عن الصراع تصيب الشعب الفلسطيني برمته. ووفقاً لتقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية عن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة، فقد تدهور مستوى المعيشة؛ وتفاقم الفقر والبطالة؛ واشتد التفكك الاجتماعي والفوضى السياسية^(٢). وأشار التقرير أيضاً إلى أن الحصار المالي الذي يفرضه المجتمع الدولي على السلطة الفلسطينية، واحتجاز إسرائيل للعائدات الفلسطينية، وتعليق المانحين الغربيين دعمهم المباشر للميزانية، والقيود المفروضة على التنقل، أدت كلها إلى مزيد من تدهور الوضع مقارنة مع السنة السابقة^(٣).

٩ - وأوصل النزاع المتواصل الاقتصاد الفلسطيني إلى وضع يقارب الانهيار، مع تفاقم البطالة، وزيادة حادة في الفقر^(٤). وذكر البنك الدولي في تقرير له أن الانهيار تسارع، خلال السنتين الماضيتين، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب ٩ في المائة سنة ٢٠٠٦ و ٤,٢ في المائة خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٧. وتعمقت الأزمة المالية القائمة منذ أمد طويل بشكل أكبر في ٢٠٠٦ نتيجة احتجاج إسرائيل عائدات التخليص الجمركي الفلسطينية وقطع المعونة، مما أدى إلى عجز يزيد عن ١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٤).

١٠ - وبلغ الفقر والبطالة مستويات عالية جداً، حيث يعيش ما يقارب ٦٦ في المائة من الأسر المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت الخط الوطني للفقر، وحيث توجد نسبة ٢٤ في المائة من قوة العمل في حالة عطالة^(٥). وكان الوضع قاسياً على نحو خاص في غزة، حيث كان ٨٠ في المائة من السكان يعتمدون على المعونات الغذائية من الأمم المتحدة وحيث كان ٨٨ في المائة يعيشون دون الخط الرسمي للفقر وهو ٢,٢ دولار في اليوم (المرجع السابق، الفقرة ١٥). وثمة تفاوتات كبرى بين الجنسين في سوق العمل،

(٢) منظمة العمل الدولية، تقرير المدير العام عن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة، الفقرة ٧.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(٤) البنك الدولي، تقرير قطري موجز: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الضفة الغربية وقطاع غزة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)

(٥) منظمة العمل الدولية، المرجع السابق، الفقرة ١٢.

واتجه الاحتلال العسكري إلى تعزيز التمييز بشكل مباشر وغير مباشر على السواء^(٦). ووفقا لحسابات منظمة العمل الدولية المستندة إلى المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، فإن ١٤,٧ في المائة فقط من الفلسطينيات كن يزاولن عملا سنة ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٥٢ في المائة من الرجال. وكانت أغلب النساء يزاولن رعاية شؤون البيت (١,٥٤ في المائة) أو الدراسة (١,٢١ في المائة)^(٧).

١١ - وبالرغم من أن ٦ من كل ١٠ شابات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة يتابعن دراساتهم، فقد خسر المجتمع الفلسطيني استثماره هذا حيث أن قلة من الفلسطينيات يزاولن عملا^(٨). إذ كانت ٤,٥ في المائة من الشابات يزاولن عملا سنة ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٢٨,٦ في المائة من الشبان. وما يقارب واحدة من كل ثلاث شابات كن يزاولن رعاية شؤون البيت^(٩).

١٢ - وظلت حياة المرأة الفلسطينية عرضة لخطر كبير، كما يبين ذلك العدد المتزايد من النساء اللاتي لقين حتفهن أو أُصبن بجروح^(٩). ففي الفترة الممتدة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لقي ما مجموعه ٦٧ امرأة فلسطينية مصرعهن نتيجة النزاع المباشر أو العنف الداخلي، وأصيبت ١٢٠ بجروح في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال الفترة نفسها، أدى الصراع المباشر إلى مصرع إسرئيليتين وجرح ١٢ أخريات^(٩). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كانت ١١٨ فلسطينية، من بينهن قاصرات وحوامل وأمهات، يقبعن في السجون ومراكز الاحتجاز والمعسكرات الإسرائيلية^(١٠).

١٣ - وما زال الحق في حرية التنقل يعطله أكثر من ٥٠٠ من نقاط التفتيش والمتاريس والأكوام الترابية وغير ذلك من الحواجز. ويحدُّ من حرية التنقل أيضا نظام التصاريح والحواجز (A/62/360، الفقرة ٢٤). فخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت ثمة زيادة بنسبة ٤٣ في المائة في عدد نقاط التفتيش والحواجز أمام التنقل في الضفة الغربية (المرجع السابق، انظر الفقرة ٣٨). ونظرا لعمليات الإغلاق وحالات التأخير عند نقط التفتيش والحواجز أساسا، يواجه ما يقارب ٣٠ في المائة من الحوامل في الضفة الغربية صعوبات في الوصول إلى

(٦) منظمة العمل الدولية، المرجع السابق، الفقرة ٨٧.

(٧) منظمة العمل الدولية، المرجع نفسه، الجدول ٣-٣.

(٨) منظمة العمل الدولية، المرجع نفسه، الفقرة ٨٨.

(٩) مساهمة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التقرير (٢٠٠٧).

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٥ (A/62/35)، الفقرة ٢٠.

الرعاية السابقة للولادة والولادة المأمونة^(١١). وقد تراجعت خدمات الرعاية الأولية والثانوية على السواء، سيما وأن الغالبية الكبرى من خدمات رعاية الولادة والمواليد (٨٠ في المائة من الولادات في مستشفيات وزارة الصحة الست في الضفة الغربية وقطاع غزة) عاجزة عن القيام بأعمال الصيانة العادية. كما قد تتعرض النساء الحوامل اللائي يعانين من مضاعفات لاحقة للولادة إلى مخاطر أشد عند إخراجهن قبل الأوان من المستشفيات نظرا لنقص العاملين والأماكن. وقد أصبحت عمليات التوليد في الحالات الطارئة مطلوبة بشدة (انظر A/62/75-E/2007/13، الفقرة ٤٩).

١٤ - ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ذكرت وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية أن ما لا يقل عن ٦٨ حاملا فلسطينية وضعن، منذ سنة ٢٠٠٠، عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، قضت ١٠ في المائة من الحوامل ما بين ساعتين إلى أربع ساعات في الطريق قبل الوصول إلى مركز طبي أو مستشفى، في حين قضت ٦ في المائة منهن أكثر من أربع ساعات، بينما كان وقت السفر العادي قبل الانتفاضة من ١٥ إلى ٣٠ دقيقة. ويقدر أن هذه المشقة ساهمت في زيادة بنسبة ٨,٢ في المائة في عدد الولادات في البيوت^(١٢). ووفقا لإحصاءات وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية لسنة ٢٠٠٦، فقد سجل ما يقدر بـ ١١٧ ٠٠٠ حامل في الأرض الفلسطينية المحتلة، من بينهن حوالي ١٨ ٠٠٠ عانين صعوبات في الحمل والولادة بسبب غياب الرعاية الملائمة في الوقت المطلوب قبل الولادة وأثناء الوضع وبعده. وفي الواقع، كانت الرعاية الطبية غير الكافية أثناء الحمل ثالث سبب للوفيات في صفوف الفلسطينيات في سن الإنجاب، وفقا لبيانات وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية (انظر A/HRC/4/57، الفقرة ١٢).

١٥ - ونظرا لعمليات الإغلاق والحواجز، تمنع العديد من العائلات في ترك بناتها يتعرضن للتجربة المهينة المتمثلة في الانتظار عند نقاط التفتيش أو حواجز نقاط العبور ولتفتيشهن، أو تعريضهن لتحرش الجنود الإسرائيليين، أو اضطرارهن للسير مسافات طويلة لتفادي مثل هذه التجارب. وثمة احتمال أكبر أن تضغط العائلات على الشابات لتترك المدرسة وعدم السعي إلى تحصيل مستويات دراسية عليا (A/62/75-E/2007/13، الفقرة ٦٥).

١٦ - وأشارت اللجنة الخاصة إلى أن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تشهد تحسنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة في قطاع غزة، حيث شهدت تدهورا

(١١) المرجع السابق، الفقرة ٣١.

(١٢) (بيان صحفي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، " Checkpoints compound risks of childbirth for Palestinian women " (١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧)، متاح في الموقع الإلكتروني: <http://www.unfpa.org/news/news.cfm?ID=972> .

كبيرا (A/62/360، الفقرة ٢٣). وأبلغت اللجنة الخاصة أن إحدى السجينات الحوامل أُجبرت على الجلوس مقيدة اليدين على كرسي صغير معصوبة العينين وضربت على وجهها. ووضعت بعض السجينات في السجن وهن مربوطات إلى أسرهن. وأبلغت اللجنة الخاصة أيضا أن أحد السبل لإرغام المشتبه فيهم على تسليم أنفسهم للقوات الإسرائيلية هو التهديد باغتصاب زوجاتهم وأخواتهم (المرجع السابق، الفقرة ٦٤). ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن شدة الإجراءات الإسرائيلية في شهر أيار/مايو في الضفة الغربية أثرت بشكل مأساوي على الأمن الجسدي والنفسي المقوض سلفا للمرأة وحد بشكل قاس من تمتعها بحقوقها الإنسانية الأساسية. وفي وسط قطاع غزة، أرغمت النساء على وقف جميع الأنشطة في مركز للمرأة خلال شهر أيار/مايو بسبب وجود تهديد بقصف المنطقة، وكذا بسبب العنف بين الفصائل. وقد كانت زيادة مستوى العنف فيما بين الفصائل الفلسطينية عاملا من العوامل المفاقمة، حيث ساهمت في زيادة انهيار حماية المرأة^(١٣).

١٧ - وخلصت دراسة استقصائية عن الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، قام بها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء ونُشرت في عام ٢٠٠٧، إلى أن قضية العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الأسري، تُعد من المشاكل التي تواجهها الأسر المعيشية في المجتمعات الغربية والعربية. فمن بين نساء الأرض الفلسطينية المحتلة اللاتي سبق لهن الزواج، ذكر الثلثان تقريبا أنهن تعرضن للعنف النفسي، كما تعرض ما يقارب الربع منهن للعنف الجسدي من قبل الزوج. أما النساء غير المتزوجات في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد أفاد أكثر من نصفهن بتعرضهن للعنف النفسي وتعرض ربعهن للعنف الجسدي^(١٤). وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بحدوث زيادة في عدد الوفيات المتصلة بما يُسمى بالسلوك غير الأخلاقي بما في ذلك جرائم الشرف التي ترتكبها الأسر. وفي عام ٢٠٠٧، أفادت التقارير بوقوع ١١ حالة من حالات جرائم الشرف في قطاع غزة^(١٥).

١٨ - وما برح الحق في التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة يتأثر إلى حد خطير من جراء الاحتلال. وأفادت الأونروا بأن معدل التسرب من المدارس عال جدا، إضافة إلى أن معدلات التخرج منخفضة، فيما يشهد تعليم البنات عموما تدهورا. وذكرت الوكالة أن

(١٣) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رصد الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة، العدد ١٣ (أيار/مايو ٢٠٠٧) الصفحة ٧.

(١٤) السلطة الوطنية الفلسطينية: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء: العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني (من بيانات مسح العنف الأسري ٢٠٠٥/٢٠٠٦).

(١٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - نظرة خاصة: الوفيات بين صفوف الإسرائيليين والفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٠ - الاتجاهات الرئيسية (أب/أغسطس ٢٠٠٧)، الصفحة ٥.

انهيار النظام التعليمي وتردى المعايير التعليمية في غزة يُعزى إلى الآثار التراكمية للاحتلال والإغلاقات والفقر والعنف (انظر الفقرة ٥٨ من الوثيقة A/62/360). ووفقاً لليونيسيف، انخفضت معدلات التحاق البنات بالتعليم الابتدائي من نسبة ٩٨ في المائة، وهي نقطة الذروة التي كانت قد حققتها في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١، لتصل إلى ٩٢,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. أما بالنسبة للبنين، فقد انخفضت المعدلات من نسبة ٩٥,٨ في المائة إلى ٩٠,٥ في المائة. وتوجد فجوة هائلة بين نسبة الفتيات اللاتي يكملن الدراسة الابتدائية (٩٤,٥ في المائة) وأولئك اللاتي يلتحقن بالمدارس الثانوية (٧٦,٤ في المائة)^(١٦)، فيما يتناقص معدل انتظام الفتيات الريفيات بالمدارس بشكل مطرد من مرحلة تعليمية إلى أخرى (انظر الفقرة ٦٦ من الوثيقة A/62/75-E/2007/13).

١٩ - وأشارت اليونيسيف إلى أن الفتيات الفلسطينيات الصغيرات لا يتوفر لهن إلا قدر قليل من فرص التنمية والترفيه والمشاركة، وأن احتلال الفتيات الصغيرات ببعضهن البعض محصور في أماكن قليلة آمنة. وأغلب أندية الشباب المنشأة في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وعددها ٣٠٠ ناد، ينقصها التمويل وتعاني سوء الإدارة والتجهيز^(١٧). ولاحظت اليونيسيف إضافة إلى ذلك أن العديد من الشابات عشن مراهقة نالت منها مطالب أسرهن المعيشية أو خيمت عليها الضغوط الرامية إلى تزويجهن مبكراً حيث يبلغ متوسط عمر المرأة عند زواجها لأول مرة ١٨ عاماً^(١٨).

٢٠ - ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على النساء والأطفال تأثيراً غير متناسب مع أعدادهم. وقد كشفت دراسة أجرتها الأونروا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أن ٥٧,٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و ٣٦ شهراً، و ٤٤,٩ في المائة من النساء الحوامل في قطاع غزة يعانون من فقر الدم^(١٨). وفي صفوف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة، يعاني ٢٢ في المائة منهم من نقص فيتامين ألف؛ وظهرت على ٢٠ في المائة منهم علامات نقص اليود (٣٢ في المائة في الضفة الغربية و ٣ في المائة في قطاع غزة)؛ ويعاني ٤,١ في المائة في قطاع غزة من نقص فيتامين دال الإكلينيكي (الكساح). ويمثل ازدياد الإصابة بالأمراض غير المعدية، من قبيل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، تحولا وبائياً يفرض أعباء إضافية على الموارد المالية والبشرية النادرة (انظر الفقرة ٥١ من الوثيقة A/62/75-E/2007/13). وقد أعربت جمعية الصحة العالمية الستون عن القلق إزاء الأزمة

(١٦) سهام اليونيسيف في التقرير (٢٠٠٧).

(١٧) مقتطفات من تقرير اليونيسيف عن العمل الإنساني لعام ٢٠٠٧ (٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧).

(١٨) إسهم الأونروا في التقرير (٢٠٠٦).

الصحية ومستويات انعدام الأمن الغذائي المتزايدة، وطالبت بتحسين الظروف المعيشية والطبية للمحتجزين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال^(١٩).

٢١ - ولا يزال متوسط عمر المرأة يفوق الرجل. فقد أشار الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء إلى أن العمر المتوقع للرجل بلغ ٧١,٧ عاماً في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بـ ٧٣,٢ عاماً بالنسبة للمرأة. وأفادت التقارير بأن العمر المتوقع للرجال والنساء في الضفة الغربية بلغ ٧١,٩ عاماً و ٧٣,٦ عاماً على التوالي، وبلغ في قطاع غزة ٧١,٤ عاماً للرجال و ٧٢,٥ عاماً للنساء^(٢٠).

ثالثاً - المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات

٢٢ - ينصب محور التركيز في هذا القسم على المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات من قبل كيانات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وحُدّدت في هذا الصدد تسع من مجالات المساعدة هي: التعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والعمالة والقدرة على تنظيم المشاريع، وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة، والعنف ضد المرأة، والمساعدة الإنسانية، والدعوة والإعلام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ألف - التعليم والتدريب

٢٣ - انصب محور تركيز العديد من كيانات الأمم المتحدة على مبادرات تهدف إلى تحسين فرص حصول النساء والفتيات على فرص التعليم والتدريب. ففي العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، التحق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التابعة للأونروا ٥٠٠ ٠٠٠ طالب تقريباً نصفهم من الفتيات. وكانت نسبة الشابات المستفيدات من مشاريع المنح الدراسية الصغيرة التي تقدمها الوكالة ٧٥ في المائة من إجمالي المستفيدين.

٢٤ - وبُذلت الجهود لتعزيز الوصول إلى التعليم بسبل منها بناء و/أو إصلاح مباني المدارس في المجتمعات المحلية والاضطلاع بمشاريع تقديم الوجبات الغذائية في المدارس وتوفير اللوازم المدرسية. وفي إطار المشروع المتكامل لتنمية المجتمعات المحلية (١٥ مليون دولار)، قدم البنك الدولي الدعم لمدارس الفتيات وإصلاح/تأهيل المباني في المجتمعات المحلية وإصلاح رياض الأطفال. واشترك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع برنامج الأغذية العالمي في المرحلة

(١٩) قرار جمعية الصحة العالمية ٦٠-٢ المعنون "الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل".

(٢٠) السلطة الوطنية الفلسطينية: الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء: الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في نهاية العام ٢٠٠٦ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

التجريبية من مشروع لتقديم الوجبات الغذائية في مدارس الضفة الغربية بغرض إمداد أكثر من ١٣ ٠٠٠ تلميذ بوجبات غذاء خفيفة وصحية أنتجتها مراكز يعمل بها أكثر من ٢٢٥ امرأة من النساء المحرومات. وقدمت اليونيسيف حقائق مدرسية وأدوات مكتبية لما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس في المناطق الشديدة التضرر، نصفهم من الفتيات.

٢٥ - ولتحسين نوعية التعليم، تلقى التدريب ٧٥ من مديري مدارس الفتيات فضلا عن ١٥٠ معلمة و ٢ ٠٠٠ معلم حديثي التعيين و ١٢٠ مشرفا جديدا. وقدم الدعم كذلك إلى ما يقرب من ١٩٠ من أمناء المكتبات في الضفة الغربية.

٢٦ - وجرى تنفيذ مبادرة تهدف إلى تمكين الفتيات من خلال برامج تليفزيونية تعليمية. ويقوم كل من التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي التابع لليونسكو والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بإرساء شراكة بين القطاعين العام والخاص مع منظمة Sesame Workshop، وهي المنظمة التعليمية الخيرية المنتجة لبرنامج Sesame Street، من أجل إنتاج أحدث حلقات برنامج شارع سمسم، وهو النسخة الفلسطينية من تلك الحلقات التليفزيونية التعليمية الذائعة الصيت في جميع أنحاء العالم. وينصب محور التركيز في الحلقات المذاعة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على تعزيز تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين.

٢٧ - ولتحسين إمكانية الوصول إلى أماكن بديلة للتعليم والترفيه، بما في ذلك في المناطق الريفية، قدمت اليونيسيف الدعم لمراكز للتعليم. وفي عام ٢٠٠٧، شارك نحو ٦٨ ٢٠٠ مراهق، شكلت الفتيات نسبة ٥١ في المائة منهم، في أنشطة تعليمية وترفيهية، واستخدمت أعداد أخرى تُقدر بالآلاف المرافق المجهزة بالحواسيب والمكتبات والمرافق الرياضية والتي تقدم أنشطة موسيقية. وتسنى للمراهقات في هذه المراكز التعليمية، ولا سيما اللائي يعشن في المناطق الريفية، أن يتبارين لأول مرة في مسابقات رياضية.

٢٨ - وقُدمت برامج تدريبية للنساء في شتى المجالات، بما في ذلك تنمية مهارات القيادة وحقوق الإنسان والإدارة المالية. واستفادت النساء في الضفة الغربية من برنامج الغذاء مقابل العمل والأنشطة التدريبية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي والتي كان محور التركيز فيها تنمية مهارات المرأة ونقل المعارف لها وتعزيز قدراتها الإنتاجية. وشكلت النساء نسبة ٥٠ في المائة من أعضاء اللجان القروية المشاركين في اختيار الأنشطة. وواصل المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية تنفيذ مشروع يتعلق بـ ”الحوار الاجتماعي والمدني من أجل التعمير والمصالحة“، وقدم التدريب إلى المشاركين الفلسطينيين ومنهم نسبة تقدر بـ ٣٨ في المائة من العاملات في المنظمات الحكومية والعمالية ومنظمات أرباب العمل فضلا

عن المنظمات الوطنية والدولية. ونظمت منظمة العمل الدولية أيضا العديد من حلقات العمل التدريبية للنساء في النقابات العمالية بهدف تسهيل مشاركتهن في الأنشطة النقابية بما في ذلك ترشحهن للمناصب القيادية.

٢٩ - وجرى الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تعزيز قدرات المرأة في مجال الإدارة المالية. فقد قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التدريب في مجالات الإدارة، بما فيها الإدارة المالية، ومهارات القيادة، ومسك الدفاتر. ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ثماني محليات في الضفة الغربية دورات تدريبية وحلقات عمل تتناول المالية والإدارة والقانون، وذلك لتعزيز قدرات مختاري القرى المنتخبين حديثا وأعضاء الحكومة من النساء. ووفر الصندوق الإنمائي للمرأة التدريب أثناء العمل للمتطوعات وعضوات اللجنة الإدارية لمراكز "صبايا" في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣٠ - وأُتيح للريفيات كذلك عدد من فرص التدريب. فقد قدم الصندوق الإنمائي للمرأة إلى نساء المناطق الريفية من الضفة الغربية خدمات استشارية في مجال التعليم، ونظم فصولا دراسية للتقوية للفتيات. ويُستخدم ١٨ مركزا مجتمعيًا أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمراكز نسائية لتنمية قدرات الريفيات وتقديم المشورة القانونية وتوليد الدخل. وكذلك قدم الصندوق الإنمائي للمرأة الدعم في قطاع غزة لمبادرة ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي وبناء القدرات، استفادت منها ٥٠ ريفية حيث تلقين التدريب وحصلن على التكاليف اللازمة للبدء في مشاريع إنتاجية صغيرة الحجم.

باء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣١ - بُذلت الجهود من أجل زيادة فرص المرأة في الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة منها على قدم المساواة مع غيرها. وواصلت إدارة التعليم في الأونروا التشديد على أمور منها وصول اللاجئات الفلسطينيات لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع غيرهن، وتشجيع المساواة بين الجنسين في سياسات توظيف العمالة والاحتفاظ بها، وبناء القدرات على إنتاج مواد إعلامية مناسبة. وقام البنك الدولي بتمويل عملية إنشاء خمسة مراكز مجتمعية للاتصالات متعددة الأغراض توفر للنساء والفتيات إمكانية الحصول على خدمات المعلومات والاتصالات وتكنولوجياها بشكل آمن، وذلك من خلال توفير هذه الخدمات في أوقات تشغيل تناسب المرأة، وتقديم تخفيضات للعضوات وتوفير مناخ مريح لاستقبالهن والتركيز بشكل منتظم على فرص التعليم غير الرسمي للمرأة.

٣٢ - ومن خلال برنامج صبايا، قدم الصندوق الإنمائي للمرأة الدعم لمناقشة إلكترونية تجري بين الريفيات وتهدف إلى تنمية قدراتهن على استخدام الإنترنت كوسيلة للاتصال والتعبير وسبيل إلى جمع وتجهيز البيانات والمعلومات ذات الصلة باحتياجاتهن. ويهدف استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى التغلب على القيود المفروضة على تنقل المرأة من قبل الاحتلال العسكري والتقاليد المجتمعية.

٣٣ - وأفادت اليونسكو بأن ٢٨ من الصحفيات والإعلاميات من الأردن والجمهورية العربية السورية و السلطة الفلسطينية والعراق ولبنان شاركن في حلقة عمل تدريبية أُقيمت في الأردن في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧ وتناولت موضوع "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال وسائل الإعلام لفائدة الصحفيات". وتضمنت حلقة العمل، ضمن أمور أخرى، تحليلاً للوسائط الإعلامية المتوفرة حالياً للنساء، وكيفية تناول الإعلام احتياجات المرأة ومسائل المساواة بين الجنسين.

جيم - الصحة

٣٤ - في الفترة المشمولة بالتقرير، انصب محور تركيز كيانات الأمم المتحدة على زيادة حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية، والمشورة النفسية، وبرامج التثقيف في مجال الصحة والوقاية من الأمراض، والتلقيح، وتوفير المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمجموعة من الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على سلامة النظام الصحي. ومن هذه الأنشطة: تقديم الدعم من أجل توفير خدمات الصحة الإنجابية من خلال تزويد مراكز الرعاية الصحية الأولية وأقسام الولادة بمواد ومعدات الصحة الإنجابية؛ وتوفير الوقود لتسهيل تشغيل نظام الإحالة إلى المؤسسات العلاجية؛ ونقل حالات الولادة الطارئة والمريضات المصابات بسرطان الأعضاء التناسلية؛ وشراء مولدات كهربائية لثمانية مراكز للرعاية الصحية في غزة بعد تدمير شبكة الطاقة الكهربائية في القطاع. وسعت الأونروا إلى تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في البرمجة في مجال الصحة عن طريق الحصول حيثما أمكن ذلك على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتشجيع المساواة بين الجنسين في سياسات توظيف العمالة والاحتفاظ بها.

٣٥ - وقدم عدد من الكيانات خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية قبل الولادة. وتلقت ٩٠.٠٠٠ امرأة تقريبا الرعاية الصحية قبل الولادة في الميادين الخمسة التي تنشط فيها الأونروا. وطلب عدد يفوق الـ ٢٠.٠٠٠ امرأة النصح لأول مرة بشأن تنظيم الأسرة واستفاد من خدمات تنظيم الأسرة أكثر من ١١٠.٠٠٠ امرأة. واستفادت ١٠٠.٠٠٠ امرأة حامل وأم مرضعة من برنامج المساعدات الغذائية التابع للأونروا؛ فيما تلقت الرعاية

الصحية في عيادات الوكالة للأمراض غير المعدية عدد يصل إلى ٩٥ ٠٠٠ من المصابات بمرض السكري و/أو ارتفاع ضغط الدم؛ وجرت مساعدة ٤٥ ٠٠٠ امرأة في دخول المستشفيات. وركز صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا على مشاريع لتلبية احتياجات الشباب، بما فيها احتياجات الشباب الناشئة عن الأزمة.

٣٦ - وقدم العديد من الكيانات كذلك خدمات المشورة النفسية-الاجتماعية للمرأة. فقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان على سبيل المثال، بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ووزارة التربية والتعليم العالي، بتنفيذ مشروع جديد يعتمد نهجا مبتكرا في مجال إسداء المشورة النفسية - الاجتماعية. ويوفر برنامج الأونروا للصحة العقلية للمجتمعات المحلية في قطاع غزة الدعم النفسي - الاجتماعي الضروري للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في أوضاع عنف وصراع مسلح طويلة الأمد. وقدم الصندوق الإنمائي للمرأة المشورة النفسية - الاجتماعية من خلال محاضرات متخصصة، وجلسات جماعية لإسداء المشورة، واستشارات فردية، ونشر للمعلومات، وهو ما استفاد منه بشكل مباشر عدد من النساء يفوق الألف. وشكل الصندوق أيضا أفرقة متنقلة لإسداء المشورة النفسية - الاجتماعية نظمت جلسات جماعية، وقدمت العلاج للأفراد، وأجرت جلسات للعلاج النفسي في المنازل، ووفرت التدريب فيما يتعلق بالمهارات الحياتية وخدمات إسداء المشورة الصحية، واستفاد من أنشطة هذه الأفرقة بشكل مباشر أكثر من ٢ ٥٠٠ امرأة فلسطينية.

٣٧ - وقدمت برامج للتثقيف والتدريب في مجال الصحة، بما في ذلك برامج تتعلق بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونظم الصندوق الإنمائي للمرأة دورة تدريبية متخصصة للأخصائيات الاجتماعيات بالمدارس تناولت السلوك الجنسي والصحة والعنف الجنسي مع التركيز على أمور منها تثقيف الفتيات، بما في ذلك جلسات لرفع مستوى الوعي بشأن العنف الجنسي. وقدم الدعم أيضا لعقد جلسات تثقيفية عن الصحة الجنسية لطلبة الجامعة والشباب وذلك لرفع مستوى الوعي في صفوفهم. بمخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالخطر الذي تتعرض له المرأة. وقامت الأونروا بالترويج لبرامج التثقيف الصحي التي تتناول منع استخدام التبغ، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

٣٨ - ومن المجالات الأخرى الهامة التي حظيت بالدعم من جانب كيانات الأمم المتحدة برامج التلقيح ضد الأمراض. فقد واصلت الأونروا تقديم خدمات التلقيح الشاملة إلى النساء والأطفال ضد الأمراض التي يمكن منع الإصابة بها عن طريق اللقاحات. وقدمت اليونيسيف

الدعم إلى وزارة الصحة في غزة لعمل بطاقات لتسجيل التلقيح لـ ١٤٠.٠٠٠ تقريباً من الرضع والحوامل، وتوفير أدوات الرعاية الصحية الأولية اللازمة لحالات الطوارئ. بما في ذلك عدد أطباء التوليد وعدد القابلات وعدد الإسعافات الأولية وعدد الصحة العامة للطفل والأسرة. ووفرت اليونيسيف أيضاً التلقيح ضد الكزاز (التيتانوس) لعدد ٧٥.٠٠٠ امرأة في سن الإنجاب، وقامت بالترويج للرضاعة الطبيعية والممارسات السليمة لتغذية الطفل.

٣٩ - وحيث أن النساء والفتيات يظلمن بمسؤولية رئيسية تتمثل في جمع المياه للأسر المعيشية ويفتقدن في الكثير من الأحوال المرافق الصحية اللائقة، قامت اليونيسيف، مراعاة منها لذلك، بالتركيز على توفير إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية اللائقة بغية تحسين أوضاع النساء والفتيات. بما في ذلك الأوضاع في المدارس. وأمدت اليونيسيف يومياً ٣٤٣ مدرسة و ٣٢ مرفقاً صحياً في جميع أنحاء غزة بالمياه، وهي تقوم ببناء أو إصلاح المرافق الصحية في ٥٢ مدرسة و ٨ عيادات. وإضافة إلى حفر الآبار وبناء شبكات الإمداد بالمياه، قامت اليونيسيف بتوزيع ٤٥٠ خزان مياه على الأسر الريفية، و ٦ خزانات متنقلة للمياه على البلديات في غزة.

دال - العمالة وروح المبادرة

٤٠ - أطلقت كيانات الأمم المتحدة أو واصلت تقديم التدريب على التنسيب الوظيفي، وخلق فرص العمل، وتقديم الدعم للمشاريع الهادفة إلى توليد الدخل وتنمية روح المبادرة. كما أطلقت هذه الكيانات مبادرات مشتركة، بينها مشاريع بحثية. وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى مشروع "التنسيب الوظيفي لخريجي برامج التدريب المهني"، الذي يهدف إلى تحفيز فرص العمل وتوليد الدخل لـ ١٤٠ من العاطلين عن العمل من خريجي المدارس الصناعية/المهنية الفلسطينية الجدد ومراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل. وبلغت نسبة مشاركة المرأة ٢٦ في المائة في غزة و ٣٨ في المائة في الضفة الغربية، وتمكنت نسبة ٥٥ في المائة من المتدربين من الحصول على وظائف دائمة.

٤١ - وقد أدرجت الأرض الفلسطينية المحتلة في البرنامج الإقليمي "المساواة بين الجنسين وحقوق العمال في القطاع غير الرسمي من اقتصادات الدول العربية" (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) الذي تقوده منظمة العمل الدولية، وهو مبادرة مشتركة بين المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث، والمركز الدولي لبحوث التنمية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وتتكون هذه المبادرة، ومدتها سنتان، من ثلاثة عناصر مترابطة هي: البحث، والتدريب، والدعوة في مجال السياسات. وخلال مرحلة البحث جرى وضع ومناقشة ورقتي معلومات أساسية إقليميتين

عن الإحصاءات والحماية الاجتماعية وخمس دراسات حالة قطرية (تونس ولبنان ومصر واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة)، وذلك خلال حلقة عمل بحثة عُقدت في تونس في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وأجرى ثلاثة باحثين فلسطينيين دراسة حالة قطرية تركز على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي من منظوري المساواة بين الجنسين وحقوق العمال. وهذا المشروع هو حاليا في صدد دخول مرحلة التدريب التي ستُتَوَجَّح بتنظيم تدريب إقليمي على الحماية الاجتماعية والإحصاءات في الاقتصاد غير الرسمي. وسترکز الدعوة المتعلقة بالسياسات التي تمثل العنصر الثالث على إحاطات وموائد مستديرة تتناول سياسات محددة موجهة إلى صانعي السياسات ومؤسسات الأبحاث.

٤٢ - وتعهدت منظمة العمل الدولية بمبلغ مليون دولار لإنشاء الصندوق الفلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية. ويشكل هذا الصندوق الإطار المؤسسي لتعبئة الموارد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ثلاثة مجالات برنامجية أساسية هي: البنية التحتية للمجتمعات المحلية، والمشاريع والموارد البشرية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، أوفد المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية بعثة متعددة الاختصاصات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة لصوغ استراتيجيات للتعاون التقني تهدف إلى الحد من الفقر والترويج للعمالة اللائقة والمنتجة للفلسطينيين، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء.

٤٣ - كما أُطلقت مبادرات، بينها مبادرات مشتركة، بهدف بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين على تعزيز روح المبادرة لدى المرأة. ويهدف برنامج أميريتيك (التكنولوجيا في خدمة المبادرات) الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة العمل الدولية إلى دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء القدرات المؤسسية لإنشاء قطاع خاص نشط ومشاريع تنافسية على الصعيد الدولي. ومن المتدربين الـ ١٢٣ الذين تخرجوا، كان ١٦ في المائة منهم من النساء، يمثلن الصناعات والخدمات الرائدة في أنحاء الضفة الغربية. ونُظمت مائدة مستديرة للرؤساء وكبار المسؤولين التنفيذيين للاتحاد الفلسطيني لغرف التجارة والصناعة الذي يضم ١٤ غرفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدعم من منظمة العمل الدولية، هدفها تحسين دور منظمات أرباب العمل في خلق فرص العمل، لا سيما من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز وتمكين روح المبادرة لدى المرأة.

٤٤ - وبالنظر إلى أن أصحاب المبادرات التجارية الصغرى من النساء هن من أفقر أفراد المجتمعات، فإن توفير الائتمانات لهن يشكل مصدرا أساسيا لرأس المال يمكنهن من تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، منحت الأونروا ما يزيد

على ٣٨ ٠٠٠ قرص جماعي تضامني تفوق قيمتها مبلغ ٢٥ مليون دولار، لذوات المبادرات التجارية الصغرى في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن والجمهورية العربية السورية. وقدمت الوكالة أيضا أكثر من ٥ ٥٠٠ قرص استهلاكي تزيد قيمتها على ٣,٢ مليون دولار إلى أسر الطبقة العاملة في قطاع غزة التي لا قدرة لها على الحصول على قروض مصرفية. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، كانت للأونروا حافظة تتكون مما يزيد على ١٣ ٦٠٠ قرص في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية، تفوق قيمتها ٩,٦ مليون دولار، يمثل الزبائن من النساء نسبة ٢٠ في المائة منها.

٤٥ - ويهدف تعزيز دور المرأة الفلسطينية في تحسين الأمن الغذائي الوطني والصناعة الزراعية، دعمت منظمة الأغذية والزراعة مواصلة مشروع "دعم الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتوليد الدخل من خلال الإنتاج الزراعي المتزلي المستند إلى النظام الأحيائي المكثف، والأنشطة الصناعية المتزلية للمرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، الذي بدأ في عام ٢٠٠٦. وشارك حتى تاريخه نحو ١٨٠ امرأة في دورات تدريبية مكثفة على حفظ الأغذية وتجهيزها، مع التركيز على التوجه نحو السوق. واختيرت خمسون امرأة لعنصر "الإنتاج الزراعي المتزلي" المكثف الذي يتضمن مرافق تكرير المياه البتذلة بهدف التغلب على مشكلة الإمدادات المحدودة من المياه.

٤٦ - وأفادت كيانات الأمم المتحدة عن بذل جهود لإيجاد عمل للمرأة، تشمل برامج ومشاريع على مستوى المجتمعات المحلية. وأوجدت الأونروا ما يقدر بـ ١,٨ مليون يوم عمل مؤقت في إطار برنامجها للتوظيف المباشر ومشاريع البنية التحتية والبناء المستندة إلى المجتمعات المحلية بغية مساعدة المستفيدين في الحفاظ على الحدود الدنيا من مستويات الدخل وإعالة أسرهم. ففي قطاع غزة والضفة الغربية تشكل ربات الأسر نسبة ١٧ في المائة من المستفيدين. وفي عام ٢٠٠٦، قدمت اليونسكو إلى البنك الإسلامي للتنمية برنامجا بقيمة ٢,٨ مليون دولار يركز على توليد فرص عمل للشابات والشبان من خلال تنشيط مواقع التراث الثقافي في المدن القديمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما خلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فرص عمل لأكثر من ٣٠٠ امرأة، معظمهن من المناطق الريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر برامج ومشاريع مختلفة نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٧ - وشدد الأونكتاد على أهمية إشراك المرأة في صنع القرار الاقتصادي، وأفاد عن انتخاب واحدة من أبرز نساء الأعمال الفلسطينيات في عام ٢٠٠٧ لعضوية المجلس الذي يشرف على مشروع بعنوان "إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني" الذي أُطلق في مطلع عام

٢٠٠٦ بهدف حماية مصالح أوساط المصدرين والمستوردين في قطاع الشحن الفلسطيني. ولوحظ أن المرأة تمثل حالياً نسبة ٤٠ في المائة من الفريق الإداري للمجلس.

٤٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قاد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تقييماً مشتركاً أجرته وكالات منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في غور الأردن، وبخاصة احتياجات المرأة. وحُدِّدت من خلال هذا التقييم مجالات العمل ذات الأولوية التي من شأنها زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في مجتمعاتها المحلية. ومن المتوقع إتباع ذلك ببرنامج مشترك للأمم المتحدة ينسقه المكتب في أواخر عام ٢٠٠٧.

هاء - حقوق الإنسان للمرأة

٤٩ - أطلقت كيانات عدة تابعة للأمم المتحدة مبادرات ركزت على حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في فلسطين، بما في ذلك عن طريق الدعوة، والتدريب، والحلقات الدراسية، وتقديم الدعم لاستيفاء مستلزمات الإبلاغ، وإعداد خطط العمل. وواصلت مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين، إلى جانب مختلف ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني، وضع استراتيجيات للدعوة تشجع على إدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات والسياسات الفلسطينية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة. وفي عام ٢٠٠٧، اضطلعت مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين بأنشطة متعلقة بالدعوة مع وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة والطفل بشأن قضية إصلاح قطاع العدالة، تشدد على ضرورة تعزيز قدرة المرأة على الوصول إلى العدالة وغيرها من آليات الدعم الاجتماعي. كما شاركت مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين في حلقات دراسية ومناقشات تتصل بقضايا محددة متعلقة بحقوق المرأة، سلطت فيها الأضواء على عمل آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان والسبل التي يمكن من خلالها للمنظمات غير الحكومية، وخصوصاً آليات المقرر الخاصين، استخدام هذه الآليات على نحو فعال للنهوض بحقوق المرأة.

٥٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، حظي بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للمرأة بدعم كبير. ونظمت مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين دورات تدريبية عدة على حقوق الإنسان للمرأة. فقد نُظمت ثماني دورات تدريبية في الضفة الغربية وقطاع غزة شملت ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني، بينهم منظمات تُعنى بحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية. وروعيّ التوازن بين الجنسين في اختيار المشاركين، كما أُدمج منظور جنساني في وضع المناهج الدراسية وتحديد الأهداف والغايات وفي الرصد والتقييم. ونُظمت كذلك دورة مكثفة لتدريب المدربين للمدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان والناشطين

الفلسطينيين في منظمات حقوق الإنسان. وعُقدت حلقات عمل ودورات تدريبية حول حقوق المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اشترك فيها ممثلو منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، نظمت مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين دورتين مخصصتين تحديداً لمشاركات في الضفة الغربية ومدينة غزة لتثقيف مجموعات نسائية حول الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وتقديم التقارير. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التدريب في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة إلى الأعضاء الشباب الذكور والإناث في لجنة رصد المجلس التشريعي الفلسطيني التابعة لمشروع "رصد حقوق الشباب" وللجنة الإعلام التابعة للمشروع.

٥١ - وشاركت اليونسكو، بتعاون وثيق مع مفوضية حقوق الإنسان، مشاركة فعالة في تنفيذ خطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسيتعاون هذان الكيانان في المراحل الأولى من المشروع الهادف إلى تعزيز حقوق الإنسان والسلام والمواطنة والديمقراطية والتفاهم بين الثقافات والتثقيف بحقوق الإنسان. وقد أُنجزت في أواخر عام ٢٠٠٦ المرحلة الأولى من المشروع التي تحلل الحالة الراهنة للتثقيف بحقوق الإنسان في النظام الدراسي الفلسطيني.

٥٢ - وأسدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في إطار حملته لبناء القدرات والتوعية في مجال حقوق الإنسان للمرأة والعنف ضد المرأة في قطاع غزة، مشورة قانونية وخدمات تثقيف قانوني لأكثر من ١٥٠٠ امرأة في مناطق مهمّشة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وأتبع الصندوق، باعتباره الوكالة المنفذة لمشروع "رصد حقوق الشباب" التابع لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، نهجاً مراعيًا للفوارق الجنسانية في مجالي رصد حقوق الشباب والدعوة من خلال وسائط الإعلام المحلية.

٥٣ - وانخرطت مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين بشكل وثيق مع المنظمات النسائية الفلسطينية في تنسيق وضع تقرير بديل موحد للجنة القضاء على التمييز العنصري، كما شاركت في عديد من الحلقات الدراسية والمناقشات التي تناولت قضايا محددة متعلقة بحقوق المرأة، مع تسليط الأضواء على عمل آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان وإمكانية استفادة المنظمات غير الحكومية من هذه الآليات على نحو فعال للنهوض بحقوق المرأة.

واو - العنف ضد المرأة

٥٤ - تناولت طائفة من كيانات الأمم المتحدة مسألة العنف ضد المرأة، وذلك بالتعاون مع بعض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية. فقد نظمت مثلاً مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمنتدى (منظمات فلسطينية غير حكومية لمكافحة العنف المتزلي) سلسلة من الأنشطة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة احتفالاً باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وشملت تلك الأنشطة إطلاق حملة إعلامية على نطاق البلد في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ونُظمت عشر حلقات عمل، يسهها المنتدى، في أماكن مختلفة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وركز كلٌّ من حلقات العمل هذه على العنف الجنساني والصحة النفسية والاجتماعية للمرأة في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. ووُضعت لاحقاً خطة للدعوة لتستعين بها منظمات المجتمع المدني من أجل ضمان تفعيل التوصيات. وواصلت مفوضية حقوق الإنسان - فلسطين متابعة التطورات المتعلقة بالعنف المتزلي ضد المرأة، بما في ذلك من خلال المشاركة في حملة الدعوة الأولى التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني للتصدي لهذه القضية. واحتُتِمت الحملة بصوغ خطة عمل أطلقتها وزارة شؤون المرأة رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٥٥ - وأصدرت اليونيسكو ونشرت صحيفة وقائع عن العنف ضد النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة، وُزعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ خلال الحملة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة.

زاي - المساعدات الإنسانية

٥٦ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية إلى المرأة الفلسطينية التي تعيش في مخيمات اللاجئين والقرى المحرومة. وشملت هذه الأنشطة توفير غذاء ومساعدات نقدية وإشاعة بيئة مؤاتية للتعليم وتقديم أنشطة خارجة عن المقررات الدراسية.

٥٧ - وقدمت الأونروا مساعدة خاصة إلى أكثر من مليون لاجئ في الأرض الفلسطينية المحتلة، منهم نسبة ٤٥ في المائة من ربات الأسر. ومنحت مساعدة "حالات العسر الخاصة" المقدمة من الوكالة الأسر المعدمة شبكة أمان حيوية في شكل دعم غذائي ومساعدة نقدية انتقائية وقدرة تفضيلية على الاستفادة من مراكز التدريب المهني التابعة للوكالة، حيث يمكن للتلاميذ تعلم مهارات تساعد في انتشال أسرهم من الفقر.

٥٨ - كما واصلت اليونسكو مشاركتها في مشروع "المجتمعات المحلية المعزولة والمحرومة في الأرض الفلسطينية المحتلة" الممول من الصندوق الاستئماني للأمن البشري. ويهدف المشروع إلى تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحاً لأفراد الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في ١٤ من القرى المحرومة ومخيمين للاجئين، بما في ذلك مساعدتهم عن طريق تعزيز بيئة التعلم وتنفيذ أنشطة خارجة عن المقررات الدراسية، وتعزيز التراث الشفوي وغير المادي، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاريع الثقافية التي تحمل في طياتها إمكانات لتوليد فرص العمل، وإنتاج برامج وأحاديث وتقارير وثائقية إذاعية غنية بالمعلومات.

حاء - الدعوة ونشر المعلومات

٥٩ - قامت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة بأنشطة دعوة، بما في ذلك عقد اجتماعات ومؤتمرات وإنشاء قواعد بيانات وإجراء بحوث. وكذلك قامت هذه الكيانات بجمع وتحليل ونشر المعلومات عن حالة المرأة الفلسطينية.

٦٠ - ونظمت شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية حلقات دراسية ومؤتمرات شملت التركيز على حالة المرأة الفلسطينية. فمثلاً تناولت حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المعقودة في الدوحة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ضمن مواضيعها الفرعية محنة أضعف فئات المجتمع الفلسطيني، ومنها النساء. وكرس مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام بين إسرائيل وفلسطين، المعقود في بروكسل في آب/أغسطس ٢٠٠٧، إحدى حلقات عمله لموضوع التمكين للمرأة ودور المنظمات النسائية في تعزيز السلام بين إسرائيل وفلسطين. وكذلك عقدت الشعبة اجتماعاً تشاورياً سنوياً مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلات النساء. وهناك في الوقت الحاضر ثمانون منظمة نسائية معتمدة لدى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وإضافة إلى ذلك نظمت إدارة شؤون الإعلام بالتعاون مع حكومة اليابان وجامعة الأمم المتحدة حلقة عمل دولية لوسائط الإعلام عنوانها "إعادة إشراك الإسرائيليين والفلسطينيين في البحث عن تسوية سياسية شاملة ودائمة"، وذلك في طوكيو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٦١ - وقامت عدة جهات فاعلة بدور أساسي في تنظيم أنشطة للاحتفال بيوم المرأة الدولي لعام ٢٠٠٧. وقام برنامج الأغذية العالمي ومؤسسة الإسكان التعاوني العالمية CHF International، (التي كانت تُعرف سابقاً باسم مؤسسة الإسكان التعاوني Cooperative Housing Foundation)، ووزارة الزراعة، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وبرنامج غزة للصحة النفسية، بتنظيم حفل

تذكاري في غزة بمناسبة يوم المرأة الدولي لعام ٢٠٠٧. وركزت الأنشطة على التوعية بشأن موضوع "وضع حد لإفلات مرتكبي العنف ضد المرأة من العقاب". وفي الضفة الغربية، قام برنامج الأغذية العالمي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالشراكة مع مؤسسة الإسكان التعاوني العالمية، واللجان المحلية، بتنظيم احتفال بمناسبة يوم المرأة الدولي، شمل افتتاح عرضين لمنتجات الغذاء مقابل التدريب التي أنتجتها المستفيدات من برنامج الغذاء مقابل التدريب التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

٦٢ - وقام عدد من كيانات الأمم المتحدة بدعم البحوث وتوفير الوثائق، بما في ذلك من خلال قواعد البيانات، بشأن حالة المرأة الفلسطينية. وقامت اليونسكو، من خلال مركزها للبحوث والوثائق المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، بإصدار تكاليفات بإجراء بحوث عن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، وجمع البحوث في هذا المجال وتحليلها ونشرها. وأنشأ المركز قواعد بيانات على الشبكة، وأنتج منشورات ونظم دورات تدريبية وحلقات دراسية موجهة نحو الوزارات والمنظمات غير الحكومية والطلاب والباحثين. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بجمع المعلومات والوثائق بشأن القضايا الجنسانية الناشئة من خلال شبكات ميدانية وبالتعاون مع جهات إنسانية وإمائية أخرى، من أجل توجيه أعمال الدعوة الجنسانية التي يقوم بها لصالح المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستمرت شعبة حقوق الفلسطينيين في استكمال وتوسيع مجموعة الوثائق المتعلقة بالمرأة الفلسطينية في نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL). وإضافة إلى ذلك نشر مركز البحوث والوثائق المعني بالمرأة الفلسطينية التابع لليونسكو دراسة وثائقية عنونها "الأدوار المختلفة للمرأة الفلسطينية خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية". وصدرت الدراسة بطبعيتها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٦٣ - وسعى لتعميق الوعي بشأن حالة المرأة الفلسطينية في المناطق الريفية، استمر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دعم وضع قاعدة بيانات تستخدمها مراكز الصبايا النسائية لجمع واستكمال المعلومات عن الموارد والخدمات المتاحة للمرأة في المجتمعات الريفية. وقام الصندوق خلال عام ٢٠٠٧ بتحليل البيانات التي تم جمعها من المناطق الثماني عشرة التي نُفذ فيها برنامج الصبايا التابع له، وبوضع مؤشرات ذات صلة عن المرأة الريفية. وتشكل هذه المؤشرات أداة ذات أهمية حاسمة لتعميق وعي صانعي القرار ومقدمي الخدمات باحتياجات المرأة الريفية.

٦٤ - وكذلك استخدمت الأفلام كأداة للدعوة من أجل توجيه الاهتمام إلى حالة المرأة في المنطقة. ودعم الصندوق إنتاج فيلم وثائقي قصير للدعوة عنوانه: مغارة ماريما

Maria's Grotto عن موضوع قتل النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة، وصورته الفيليم في الضفة الغربية مصورة الأفلام الفلسطينية بثينة حوري. وكذلك دعم الصندوق عرض فيلم الطلاق على الطريقة الإيرانية في ١٨ بلدة ريفية من خلال مراكز الصبايا. وحضر هذه العروض ما يزيد على ٦٦٠ امرأة وشاركن في حلقات النقاش بشأن حقوق المرأة التي تلت ذلك.

٦٥ - وأعلنت إدارة شؤون الإعلام عن برنامج إعلامي خاص يتعلق "بقضية فلسطين" بهدف توعية الرأي العام بهذا الموضوع. وأعدت وحدة اللغة الإنكليزية بإذاعة الأمم المتحدة عشر مقالات إخبارية وخمسة تحقيقات إخبارية عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها حالة المرأة الفلسطينية. وغطت الوحدة العربية بإذاعة الأمم المتحدة حالة المرأة الفلسطينية والمساعدات المقدمة لها من خلال الأنباء والتحقيقات، وفي برنامجها الأسبوعي عن المرأة. وتسهل الإدارة، من خلال صفحة إخبارية خاصة عنونها "صفحة إخبارية: الشرق الأوسط"، الاطلاع على مواد المعلومات المتعلقة بحالة المرأة الفلسطينية والمساعدات المقدمة لها، بما في ذلك مقالان نُشرا على الشبكة فقط، هما: مقال *A Difficult Future for the Gaza Strip* (مستقبل قطاع غزة حافل بالمصاعب) بقلم جوناس هاغن (بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ومقال *Gaza Border Closures Accompanied by Fears of Humanitarian Crisis* (عمليات إغلاق حدود غزة تصاحبها مخاوف بوقوع أزمة إنسانية) بقلم سناء أفتاب خان (بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧).

٦٦ - ووجهت الإدارة الاهتمام إلى حالة المرأة الفلسطينية من خلال منشوراتها ومؤتمراتها الصحفية وإحاطاتها وحلقاتها الدراسية. وإضافة إلى مجلة وقائع الأمم المتحدة (العدد ١ لعام ٢٠٠٧)، ومصنفها الشهري المعنون "استعراض الأحداث المتصلة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني"، والرسالة الإخبارية الصادرة كل شهرين المعنونة *NGO Action News* (أبناء منجزات المنظمات غير الحكومية)، أبلغت الإدارة أيضا بأن دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف نظمت ثلاثة مؤتمرات صحفية وإحاطات تجري كل أسبوعين بشأن المسائل المتصلة بالمرأة الفلسطينية: الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والزيارة التي قامت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى لأرض الفلسطينية المحتلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

طاء - تعميم المنظور الجنساني

٦٧ - بدأ عدد من كيانات الأمم المتحدة أنشطة تهدف إلى تعزيز إدماج المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها، بما في ذلك أنشطتها على الصعيد القطري. وتهدف مبادرة "بناء

القدرات الداخلية في مجال تعميم المنظور الجنساني“ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إضفاء الصفة المؤسسية على عملية تعميم المنظور الجنساني في البرامج والأنشطة الفنية لبرنامج مساعدة الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي. وكذلك عزز البرنامج الإنمائي إدماج منظور جنساني في الاستراتيجية الإنمائية لمشروع التنمية والتخطيط الريفي قائم على المشاركة، وذلك منذ بداية المشروع. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشروعاً يُعني ”بإدماج الأبعاد الجنسانية في تطوير وإدارة موارد المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط“ ينسقه معهد باري للزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بتمويل من المفوضية الأوروبية. وصُمم المشروع لبناء قاعدة معارف مشتركة وطنية وإقليمية بشأن القضايا والسياسات والإجراءات المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ وتعزيز الحوار بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ والإسهام في انتهاج سياسات واستخدام أدوات تراعي الشأن الجنساني على الصعيد الوطني. ومن ضمن الأعضاء في اللجنة الاستشارية للشؤون الجنسانية التابعة للمشروع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتحالف المعني بالشؤون الجنسانية والمياه.

٦٨ - واعتمدت كيانات أخرى سياسات واستعانت بأخصائيين لتعزيز تعميم المنظور الجنساني. فقد اعتمدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سياسة للمساواة بين الجنسين من أجل تحقيق تعميم المنظور الجنساني في عملياتها وإيصال خدماتها. وتركز مساعدة الوكالة للاجئات الفلسطينيات على الاستجابة لاحتياجاتهن المتعلقة بالتنمية البشرية في مجالات التعليم والتدريب التقني والرعاية الصحية الأساسية التي تركز على الأنثى وتوفير التمويلات الصغرى.

٦٩ - وطلب مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إيفاد مستشار للشؤون الجنسانية لدعم عمل الفريق القطري للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومساعدته على إعداد تحليل للقضايا والشواغل الرئيسية ذات الصلة بعدم التساوي بين الجنسين في الميدان. وكذلك سيقوم مستشار الشؤون الجنسانية بتحديد الفجوات في البرامج والأنشطة الجارية، وتقييم نوعية البرامج القائمة للمساواة بين الجنسين وفعاليتها في مختلف مجالات الاستجابة الإنسانية، وتحديد استراتيجيات للتغلب على أية نواقص قد تظهر.

٧٠ - وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قدم مركز المرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مساعدة تقنية وخدمات استشارية لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية بشأن تعميم المنظور الجنساني والتخطيط الاستراتيجي.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - لقد تفاقمّت الأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة قيد الاستعراض. واستمر النزاع والعنف بين الفئات الفلسطينية في الإضرار بالشعب الفلسطيني. وأدى الحصار المالي الدولي واحتجاز الحكومة الإسرائيلية للإيرادات الفلسطينية ووقف الدعم المباشر للميزانية من طرف المانحين إلى زيادة تدهور الأوضاع.

٧٢ - وتأثرت أوضاع المرأة الفلسطينية مباشرة بتزايد الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة والأمن الغذائي. وقُيدت حركة النساء والفتيات بسبب عمليات الإغلاق ونقاط التفتيش وحواجز الطرق، بالإضافة إلى نظام التصاريح الذي قلل من استفادتهن من خدمات الرعاية الصحية والعمالة والمدارس. وعانى أكثر من ٣٠ في المائة من الحوامل في الضفة الغربية من صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية قبل الولادة والتوليد المأمون. وشهد كل من الخدمات الأولية والثانوية تدهوراً. وصاحب التدهور المستمر في النظام التعليمي ارتفاع في معدلات التوقف عن الدراسة، واتساع الهوة بين عدد الفتيات المتخرجات من المدارس الابتدائية والمسجلات في المدارس الثانوية، وانخفاض معدلات التخرج. وظل العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف المنزلي، مشكلة متفشية.

٧٣ - وقد أبرزت الجمعية العامة في قرارها ١٤٣/٦١ العنف ضد المرأة، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان وعائقاً أمام التنمية في نفس الوقت، ودعت إلى بذل جهود متسارعة للقضاء على هذا العنف. ودعت لجنة وضع المرأة في الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها في دورتها الحادية والخمسين إلى القضاء على التمييز والعنف ضد الطفلة. وتدعو الحاجة إلى مضاعفة الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة الفلسطينية وحماية وتعزيز حقوقهما الإنسانية، بما في ذلك من خلال الاستخدام المنتظم والفعال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧٤ - ويرتبط تحسين أوضاع المرأة الفلسطينية وزيادة أثر المساعدة المقدمة إليها بتحقيق سلام آمن ودائم. وتدعو الحاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متجددة من أجل وضع حد للمواجهات العنيفة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإيجاد حل سلمي للنزاع. وينبغي أن تشارك المرأة مشاركة تامة في حل المنازعات وفي مبادرات بناء السلام التي ستُتخذ في المنطقة، وفقاً لمنهج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٧٥ - وينبغي أن تواصل كيانات الأمم المتحدة العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين. وينبغي تعزيز المساعدات التي تركز على التمكين للمرأة، لا سيما في

ميادين مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمالة والتنمية الاقتصادية. كما ينبغي مضاعفة الجهود من أجل زيادة المشاركة التامة للمرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٧٦ - وينبغي إدماج المنظور الجنساني بشكل كامل في برامج المساعدة الدولية، بجملة وسائل منها التحليل الجنساني وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس. وينبغي إيلاء اهتمام محدد للمناظير الجنسانية في جميع الدراسات التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتقارير التي تقدمها بشأن أوضاع الشعب الفلسطيني. وينبغي تشجيع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، على التعاون على إجراء بحوث نوعية وكمية ذات منحنى عملي بشأن حالة المرأة والفتاة الفلسطينية.

٧٧ - وينبغي للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر الأطراف المعنية تكثيف جهودها من أجل تقديم المساعدة المالية والتقنية للمرأة الفلسطينية، وأن تقوم بتقييم منهجي لأثر هذه الجهود وتقديم تقارير عنها على نحو منتظم.